

N.P.D.C



رئاسة مجلس الوزراء  
المركز الوطني لبحر القرار

إدارة الدراسات و البحوث الإستراتيجية

قسم الدراسات الإستراتيجية

**العلاقات السعودية المصرية**

العدد (45) مايو 2016م

## العلاقات السعودية المصرية

تعد التحالفات الإقليمية من أهم الوسائل التي تسعى الدول لتحقيقها، كعمل مشترك لمواجهة التحديات والمخاطر الكبرى التي تهدد مصالحها وأمنها القومي، وصولاً إلى معادله أكثر قوة وقدرة على بناء علاقة متوازنة مع القوى المنافسة إقليمياً ودولياً وبما يفضي إلى إعادة صياغة التوازن الاستراتيجي .

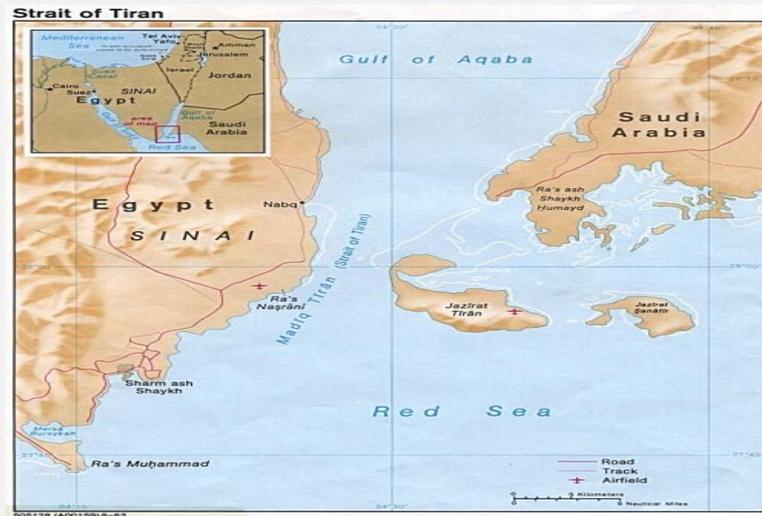
تأتي زيارة ملك السعودية (سلمان) لمصر استجابة للمتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، والتي فرضت عليها نسج تحالفات جديدة تتماشى مع تلك المتغيرات والمستجدات، فالسعودية تسعى في الشرق الأوسط لتأمين البوابة الغربية بعدما باتت بين فكي كماشة، حيث سعت إيران إلى بسط نفوذها في اليمن والعراق، ولم يبق لها إلا مصر، التي لعبت دوراً هاماً على الساحة العربية، بحكم موقعها وتاريخها الحافل بالتجارب العسكرية والسياسية والاقتصادية، والتي أسهمت في تشكيل الواقع السياسي المعاصر للدول العربية.

تعد إيران في المدرك السعودي المصدر الأول الذي يهدد أمنها واستقرارها، وأمن واستقرار المنطقة بأسرها، حيث تشير المعطيات إلى دور إيراني في الشرق الأوسط ظاهر الملامح يتعاظم بمرور الوقت، ويحظى هذا الدور بأهمية بالغة لدى صانع القرار السعودي، فهناك قلق سعودي من تعاظم دور إيران في المنطقة وحثيئة من توسع نفوذها، حيث تزايدت المخاوف السعودية من التحرك الإيراني اتجاه مصر بعد زيارة "أحمد نجاد" إليها، في 2013/2/5م، وهو أول رئيس إيراني يزور مصر منذ 1979، فالتعاون الناشئ بين إيران ومصر استفز صانع القرار السعودي، الأمر الذي جعل السعودية تعمل لقطع الطريق على إيران، وكان سقوط مرسي واعتلاء عبد الفتاح السيسي سدّة الحكم في مصر الفرصة المثالية لاستئناف العلاقات<sup>1\*</sup>، فقامت السعودية

\* بعد تولى الرئيس السابق **حسني مبارك** الحكم، سعت مصر للقيام بدور فاعل ومؤثر في صياغة الترتيبات الأمنية في الخليج، وتجلي ذلك المسعى في حرب الخليج الثانية، حيث جاء الموقف المصري مسانداً ومؤيداً للإجراءات التي اتخذتها السعودية في تلك الحرب ، لم يكن موقف مصر سياسياً فقط بل أرسلت وحدة عسكرية إلى السعودية، وقد جاء الربط بين أمن دول الخليج والأمن القومي المصري على لسان الرئيس السابق **حسني مبارك** عندما قال (إننا نرتبط بالدول العربية في الخليج بروابط مصيرية، لا تتأثر بالتقلبات السياسية العارضة، كما أنها أعمق في جذورها من الموثيق الرسمية، فنحن نعتبر أن هذه الدول واستقرارها جزء لا يتجزأ من أمننا الاستراتيجي، ولذلك فإن أي تهديد لسلامتها سيشكل موقفاً خطيراً نتظر إليه مصر باهتمام بالغ) ، لقد رأى صانع القرار المصري أن التماشي مع الموقف السعودي تجاه القضايا المثارة يصب في خدمة أهداف ومصالحه بلده، وهو الموقف الذي سيمتدح مصر - من وجهة نظر صانع القرار المصري - نفوذاً أكبر في منطقة الخليج ويساهم في حصولها على مساعدات اقتصادية، وإغفائها من جزء كبير من الديون المستحقة عليها، مما يعني حل لكثير من مشاكلها الاقتصادية، واليوم يقدر ما تشكله السياسة، يشكل الاقتصاد عاملاً مهماً يدعم العلاقات السعودية المصرية، فقد أدى التحسن في العلاقات الثنائية بين البلدين إلى حدوث توسع في الروابط الاقتصادية بين الدولتين. لقد أقامت السعودية ومصر علاقات اقتصادية قوية على مدى العقدين الماضيين، فالاقتصاد شكل ويشكل عنصراً أساسياً في علاقات كل من السعودية ومصر .

بمساعدة مصر سياسياً وقدمت لها المساعدات الاقتصادية والمالية، وعلى سبيل المثال ( اتفاقاً ) الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، على إرساء صفقة الحاملتين لمصر، بثمان بيازي 1.06 مليار دولار، ويتمويل سعودي خليجي مشترك، تتحمل فيه المملكة النصيب الأكبر من الصفقة، لتصبح مصر الدولة الأولى في الشرق الأوسط وإفريقيا المالكة لهذه الحاملة)<sup>(2)</sup> ولقد ازداد التنسيق السعودي المصري بعد الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران.

يأتي التحرك السعودي في المنطقة من خلال الأحداث، وتوج ذلك بزيارة الملك سلمان لمصر والذي يهدف إلى تحقيق عدة أهداف، ولعل أهمها التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، تمهيداً لتشكيل تحالف إقليمي ضد إيران، وقد تكون جزيرتي تيران وصنافير المدخل لذلك التطبيع.



فاستعادة السعودية للجزيرتين يترتب عليه انضمامها لاتفاقية كامب ديفيد ، والتي جاء فيها ذكر الجزيرتين في البند الثاني من المادة الخامسة (يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة)، كذلك اتفق الطرفان السعودي والمصري على القيام بمشروع جسر

<sup>2</sup> -<http://www.sasapost.com/game-of-tiran-and-sanafir-how-saudi-arabia-planned-to-join-the-camp-david/>

يربط بين السعودية ومصر، والذي يفرض عليهما القيام بالتنسيق مع الكيان الإسرائيلي، لما للمشروع من أهمية بالغة على الأمن القومي الإسرائيلي.



كان تعاطي السعودية مع الدور الإسرائيلي في المنطقة غير واضح، ويتسم ذلك بالسرية، ولمعرفة المدرك السعودي اتجاه هذا الكيان، يتطلب فهم إدراكات التهديد الأمني لدى الدولتين، حيث أن الاتجاه العام للسياسة الخارجية السعودية كان يحتكم إلى أن إسرائيل لا تمثل تهديداً للسعودية، وبما أن مفهوم الأمن يركز لدى صانع القرار السعودي على التهديد الإيراني، عليه أصبحت إيران في المدرك السعودي ملازمة لكل العلل التي قد تواجهها السعودية، فالسياسة السعودية قائمة على اعتبار أساسي مفاده أن إسرائيل لا تشكل خطر حقيقي على النظام السياسي في السعودية، بل على العكس، هناك مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية التي تتوافق فيها السياسة السعودية والإسرائيلية حولها، مع اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل طرف لتلك القضايا، مثل :

- تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة .
- المشروع النووي الإيراني .
- حركة المقاومة في لبنان -حزب الله- .
- الرؤية الأمريكية الخاصة بالحل السلمي للقضية الفلسطينية .
- التقاء الدولتين تحت الرعاية الأمريكية .

وفي سياق عقد التحالفات، يأتي الدور التركي مكملاً لذلك التحالف، مع وجود تباين بين السياستين السعودية والمصرية من جهة والتركية من جهة أخرى، وخاصةً حول دول الربيع العربي، إلا إن الزيارات المتبادلة بين تركيا والسعودية مهدت الطريق للوقوف صفاً واحداً ضد التمدد الإيراني، حيث تم تحييد القضايا المختلف عليها بين الطرفين، الأمر الذي قد يُخمد المشاعر العدائية بين مصر وتركيا تدريجياً.

وبما إن السياسة السعودية كانت سياسة ردود أفعال، تدور في فلك القطب الأوحده، ولكن مع تنامي الشعور بالخطر من تداعيات السياسة الأمريكية في المنطقة على الداخل السعودي، بدأت السياسة السعودية تأخذ بزمام المبادرة، وترسم سياسة مستقلة نوعاً ما عن السياسة الأمريكية. فالسعودية ترى إن إيران بسطت نفوذها في المنطقة تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الأمريكية\*، وكان هدف السياسة الأمريكية من ذلك هو اللعب بالورقة الطائفية في المنطقة وفتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية.

لقد شكلت ثورات الربيع العربي فرصة للولايات المتحدة لبسط هيمنتها وزيادة نفوذها في المنطقة، من خلال ترتيبات إقليمية تفضي إلى تفكيك النظام العربي وإعادة هيكلة المنطقة واستبدالها بالشرق الأوسط الجديد\*، فالحفاظ على هذا الدور يرتبط بتعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ووضعها في موضع فريد تعتلي وتهيمن على قمة النظام الدولي العالمي.

---

\* انعكست مخاوف السعودية من السياسة الأمريكية في المنطقة على لسان وزير الخارجية السعودية **سعود الفيصل** في مجلس العلاقات الخارجية في سبتمبر 2005 م، حيث قال (يدخل الإيرانيون الآن هذه المنطقة ويتدخلون في كل حكومة عراقية ويدفعون نقوداً ويوطنون جماعتهم ويضعون — وحتى يؤسسون — قوات شرطة تابعة لهم، ويمولون الميليشيات ويدعمون وجودها في هذه المناطق وهم عندما يفعلون ذلك يتمتعون بحماية القوات البريطانية والأميركية في المنطقة. يبدو لنا ذلك غريباً وغير متصور. خضنا حرباً سوريا لمنع إيران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت، والآن نسلم البلاد بكاملها لإيران بلا سبب..... الأمير سعود الفيصل، «مكافحة التطرف والبحث عن السلام» كلمته بمجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، ٢٠ سبتمبر 2005 م.

<http://www.cfr.org/publication>

\* فكرة الشرق أوسطية طرحها **شمعون بيريز** ودعمته الولايات المتحدة، والتي تفضي إلى تكريس هيمنة إسرائيل العسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على المنطقة.

من خلال ما سبق ذكره في العلاقات السعودية المصرية يتضح الآتي :

1. تأثر الدور الإقليمي السعودي بعدد من المتغيرات والمستجدات على الساحتين الداخلية والخارجية، تمثلت الأحداث الخارجية في ثورات الربيع العربي وزيادة تمدد إيران إقليمياً، بينما تمثلت الأحداث الداخلية في وفاة الملك عبدالله و وصول قيادة برغماتية إلى الحكم، والتقارب الأمريكي الإيراني الذي عكسه الاتفاق النووي بين الدولتين.
2. بدت السياسة الخارجية السعودية مع وصول ملك السعودية (سلمان) إلى الحكم أكثر انفتاحاً و واقعية، حيث باتت أكثر تحراً من الإملاءات الغربية وأكثر جرأة في تحركاتها الخارجية "السياسية والعسكرية" .
3. تعمل السعودية على زيادة نفوذها على الساحة العربية والإسلامية من اجل مواجهة التمدد الإيراني.
4. إعادة السعودية ترتيب أولويات السياسة الخارجية واعتبارات الأمن القومي السعودي، وفق المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية.
5. استثمرت السعودية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر، وذلك من خلال حصولها على أكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارية فيها .
6. اعتمدت السعودية على مجموعة من السياسات لتحقيق الأهداف الأمنية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات مع مصر، لضمان التعاون الوثيق بين الدولتين، وبما يؤمن المصالح الإستراتيجية .

**إعداد قسم الدراسات الإستراتيجية**